

الابنة : بل هي الحرية أن يرث والدي عن والده أرض
سباحاً تحتوي أحشاؤها بحيرة من البترول فيصبح ذا ثروة طائلة
من بعد أن كان عاملاً فقيراً ! ليست الأرض وما على سطحها
وفي جوفها ملكاً لأحد من الناس ، بل هي ملك الناس أجمعين .
الابن : أجاريك إلى هذا الحد لا أبعد . فالكنوز
الدفينة في الأرض يجب أن تكون ملك الدولة التي تمثل
المجموع ومثلها وسائل الإنتاج والنقل والتنوير والريّ وسائر
المنافع العامة . فهذه حرام أن تبقى نهياً بلحش الأفراد والشركات
الاستثمارية . أمّا الملكيات المحدودة من دار وعقار ومنقولات
فمن الخير أن تبقى . لأن في بقائها ضماناً لاستمرار الدولة
الاشتراكية . إذ لا يصح أن نجرد الإنسان من غرائزه الفردية
لنخلق فيه غريزة اشتراكية . وغريزة التملك من أقوى
الغرائز في الإنسان ، فلا يجوز أن نقضي عليها . بل الأفضل
أن نوجهها توجيهاً اشتراكياً . أمّا العقيدة الدينية فليس
من السهل – بل ليس من المستحسن – استئصالها . ولكن من
الضروري الحدّ من أذاها عندما تتصلّب وتتعبّص إلى حدّ أن
تهدّد وحدة الدولة وسلامتها .

الوالدة : أراك أكثر تسامحاً من أختك . . .

الابن : أما قلت لك إنني اشتراكي ؟ والاشتراكية هي
الطريق الوسط ما بين الرأسمالية والشيوعية . أمّا أخي